التصديق على قانون منع ترشح مسؤولين من عهد مبارك للرئاسة

■،، القاهرة /وكالات

صادق المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية أمس على القانون الذي يمنع كبار المسؤولين في عهد الرئيس السابق حسني مبارك من الترشح الى الانتخابات الرئاسية، كما ذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط.

واضافت الوكالة إن رئيس المجلس الاعلى الذي يتولى الحكم منذ سقوط الرئيس مبارك في فبراير ٢٠١١، "صادق على تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية".

ويتضمن القانون "عزل كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة على ١١ فبراير ٢٠١١، رئيسا للجمهورية او نائبا له او رئيسا للوزراء او رئيسا للحزب الوطني الديموقراطي المنحل (حزب مبارك) او امينا عاما له او كان عضوا في مكتبه السياسي او امانته العامة وذلك لمدة عشر سنوات ابتداء من التاريخ المشار اليه".

وهذا قد يمنع احد المرشحين احمد شفيق الذي كان آخر رئيس حكومة في عهد مبارك من الترشح الى الانتخابات التي ستجرى دورتها الاولى في ٢٣ و٢٤ مايو.

ولم يتضح بعد ما اذا كان القانون يدخل حيز التنفيذ قبل يوم الخميس في ٢٦ ابريل، عندما ستصدر اللجنة الانتخابية بصورة رسمية اللائحة النهائية للمرشحين الى الرئاسة، مع العلم انه لا يمكن الطعن في قرارات اللجنة.

اما عمرو موسى الامين العام السابق للجامعة العربية الذي كان وزيرا للخارجية لفترة طويلة، فيفترض الا يستبعد. ولا يشمل القانون في الواقع الا الاشخاص الذين شغلوا مناصب خلال السنوات العشر السابقة لـ ١١ فبراير ٢٠١١، تاريخ تنحي الرئيس السابق تحت ضغط الشارع، كما انه لا يستهدف الوزراء السابقين.

وكان مجلس الشعب (البرلمان) وافق في ١٢ ابريل على هذا التعديل لقانون الانتخاب، بعدما اعلن الرئيس السابق لجهاز المخابرات العامة اللواء عمر سليمان ترشحه الى الانتخابات الرئاسية، مما اثار غضب اكثرية القوى السياسية في البلاد.

واستبعد سليمان الذي كان نائبا للرئيس بضعة ايام قبل سقوط مبارك، من الانتخابات لعدم حصوله على التوكيلات المطلوبة للناخبين من ١٥ محافظة مصرية كما ينص القانون.

وابرز المرشحين الاخرين هم محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، الواجهة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين، وعبد المنعم ابو الفتوح وهو اسلامي معتدل فصل العام الماضي من الجماعة.

الخرطوم تتهم جنوب السودان بزعزعة استقرار الشمال

■،، الخرطوم/ وكالات

اعلنت وزارة الخارجية السودانية في بيان ان استمرار الجنوب بدعم المتمردين في السودان يزعزع الاستقرار في الشمال.

وجاء في البيان الذي نشرته وكالة السودان للانباء الرسمية ان "مناشدات حكومة السودان ومحاولات المجتمع الدولي المتكررة لاثناء دولة جنوب السودان عن وقف سلوكها العدواني باءت جميعها بالفشل بسبب الاصرار الاعمى على زعزعة استقرار وامن السودان".

وتتهم الخرطوم باستمرار جوبا بدعم حركات التمرد الناشطة في منطقة دارفور (غرب) التي تشهد حربا اهلية، وفي ولايتي النيل الازرق وجنوب كردفان، الامر الذي ينفيه جنوب السودان.

وذكرت وزارة الخارجية تحديدا مدينة تلودي في جنوب كردفان التي اعلن متمردو فرع الشمال من الحركة الشعبية لتحرير السودان مساء الاحد الماضي السيطرة على قسم منها.

وكان المتمردون حاصروا المدينة لعدة ايام في مطلع ابريل قبل ان تستعيد القوات الحكومية السيطرة عليها.

واكد البيان "الحق الشرعي للسودان وللقوات المسلحة في الدفاع عن النفس وفي تعقب المعتدين اينما كانوا".

مصرع ثلاثة متمردين أكراد

■،، دیار بکر/ وكالات

قتل ثلاثة متمردين اكراد وجندي تركي وعنصر ميليشيا كردي في جهاز قوات الامن أمس في معارك وقعت في جنوب شرق تركيا، كما اكدت مصادر محلية امنية.

واضافت هذه المصادر ان مواجهة أولى دارت قرب قرية غينش بمحافظة بينغول، واسفرت عن مقتل ثلاثة متمردين من حزب العمال الكردستاني، وإصابة جندي بجروح.

واوضحت المصادر ان جنديا و"حارس قرية" -الاسم الذي تطلقه تركيا على عناصر ميليشيا كردية موالية للجيش- قتلا بعد ذلك خلال العملية التي تلت الاشتباك الاول، وتحدثت عن اصابة أربعة آخرين بجروح في صفوف الجنود، وثلاثة من عناصر الميليشيا.

واشارت هذه المصادر الى استمرار المعارك في القطاع. وقد اسفر النزاع الكردي في تركيا عن اكثر من ٤٥ الف قتيل، كما يقول الجيش، منذ بدء حزب العمال الكردستاني في ١٩٨٤ في جنوب شرق تركيا الذي تسكنه اكثرية من الاكراد. وتعتبر تركيا وعدد من البلدان الاخرى حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية.

اسرائيل تشرع ثلاث بؤر استيطانية عشوائية بالضفة

■،، القدس المحتلة/ وكالات

شرعت اسرائيل مساء الاثنين ثلاث بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، على ما اعلن مكتب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في بيان أمس.

وجاء في البيان ان لجنة وزارية "قررت تشريع وضع ثلاثة كتل سكانية اقيمت في التسعينيات بناء على قرارات حكومات سابقة"، خلال اجتماع عقدته في وقت متاخر من ليل الاثنين.

وبحسب ارقام صادرة عن منظمة السلام الان الاسرائيلية المناهضة للاستيطان يبلغ عدد مستوطني بؤرة بروخين الواقعة شمال الضفة الغربية نحو ٣٥٠ مستوطنا بينما يقيم ٢٤٠ مستوطنا في كل من بؤرة ريحاليم شمال الضفة وبؤرة سانسانا الواقعة جنوب الضفة الغربية.

واكد مسؤول اسرائيلي أن "القرار لا يغير الواقع على الارض" ولا يعني "اقامة مستوطنات جديدة او توسيع مستوطنات قائمة".

ومن جهتها نددت هاجيت اوفران من حركة السلام الان المناهضة للاستيطان بقرار الحكومة الذي يعني اقامة مستوطنات جديدة بطريقة ملتوية.

وقالت اوفران لوكالة فرانس برس الثلاثاء ان "الحكومة الاسرائيلية تكشف عن سياستها الحقيقية فهي تقوم ببناء مستوطنات جديدة بدلا من الذهاب للسلام".

واضافت "هذه المرة الاولى منذ عام ١٩٩٠ التي تقرر فيها حكومة اسرائيل اقامة مستوطنات جديدة ومناورة الحكومة القاضية بتشكيل لجنة لاقامة المستوطنات هي خدعة تهدف لاخفاء السياسة الحقيقية المتبعة عن الناس".

واوضحت اوفران أن القرار لا يغير من الواقع الحالي على الارض، مشيرة الى انه "طوال كل هذه السنوات كانت هذه البؤر غير قانونية وقالت الدولة بانها غير حقيقية وها انها الان تصبح فجأة حقيقية".

وتعتبر اسرائيل المستوطنات المقامة على أراض فلسطينية دون موافقة حكومية غير شرعية وتقوم بازالتها وفي الغالب تكون هذه البؤر مكونة من عدد صغير من المقطورات .

ولا يعترف المجتمع الدولي بالمستوطنات المقامة على الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ سواء اقيمت بموافقة الحكومة الاسرائيلة او بمعارضتها.

ويقيم اكثر من ٣١٠ الاف مستوطن اسرائيلي في مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة وهو رقم في تزايد مستمر. ويقيم نحو ٢٠٠ الف اخرين في اكثر من عشرة احياء استيطانية في القدس الشرقية المحتلة.

واعلن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينه الثلاثاء ان قرار الحكومة الاسرائيلية تشريع ثلاث بؤر استيطانية في الضفة الغربية هو رد على رسالة الرئيس محمود عباس لرئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو المطالبة بتجميد الاستيطان لاستئناف مفاوضات السلام.

الغـاز المصري

إسكندر المريسي

■،، أظهر ما قاله وزير خارجية العدو الصهيوني بأن صفقة توريد الغاز المصري لذلك الكيان العنصري ليس جزءاً من اتفاق السلام بين الجانبين، تناقضاً واضحاً مع ما قاله أعضاء الكنيست الصهيوني بأن منع تصدير الغاز إلى تل أبيب يشكل انتهاكاً سافراً لمعاهدة السلام بين الجانبين.

وهو ما يؤكد أن هستيرية تل أبيب جراء ذلك الإلغاء مبالغ فيها من قبل وسائل الإعلام الدولية، لأن تصدير الغاز المصري إلى الكيان الصهيوني نتيجة جزئية بسيطة ترتبت على التطبيع الاقتصادي بين الحكومات المصرية المتعاقبة وعاصمة العدو تل أبيب، وتلك النتيجة هي أقل بكثير من عملية إلغاء توريد الغاز من شركة إلى شركة، لأنها بالتأكيد من نتائج اتفاقية كامب ديفيد، والتي شملت تطبيعاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً، مما يجعل من إلغاء تصدير الغاز إلى ذلك البلد مجرد تكتيك سياسي متبادل بين القاهرة وتل أبيب، ولا سيما وتكتل الإخوان المسلمين في البرلمان، حيث سبق لهم وأن كانوا قد هددوا قبل شهرين بأنهم سيلغون اتفاقية تصدير الغاز إلى فلسطين المحتلة من قبل العدو الصهيوني.

وما حدث عملاً مجرد إجراء تجاري سبق وأن عبر عنه الجانب الصهيوني بأنه خلاف عادي وممكن أن تلجأ الشركة (أمبال) الصهيونية إلى رفع دعوى قضائية ضد الحكومة المصرية لعدم التزامها كما نصت بنود الاتفاقية الخاصة ببيعها غازا بأثمان رمزية، لكن على ما يبدو أن جماعة الإخوان المسلمين في البرلمان بحسب خبير في الشؤون المصرية مع قرب الانتخابات المصرية أرادوا عمل زوبعة في فنجان، مما يظهرهم بأنهم ضد اتفاقية كامب ديفيد، حيث كان من الأحرى بهم ما دام وهم مع السفليين يشكلون الأغلبية في البرلمان ولا توجد قوى يسارية منافسة لهم أن يطالبوا بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد بشكل كامل، خاصة والإخوان المسلمين يرفضون تلك المعاهدة، لكن على ما يبدو أن هناك توترا بالعلاقات المصرية مع دولة الكيان الصهيوني كما يعتقد البعض وإن كان أحد أعضاء الكنيست عن حزب الاتحاد القومي قد هدد بإعادة احتلال سيناء وذلك رداً على القرار المصري بإلغاء اتفاق الغاز، فإن ذلك التهديد مناورة ليس إلا.

ولكن على ما يبدو هناك تلميع للإسلاميين لدعم موقفهم من الانتخابات المصرية لكي تشهد العلاقات بين البلدين تطوراً جديداً في ظل مرحلة وصول الإسلاميين إلى البرلمان، ولكي يتحقق ذلك لا بد من عمل مناورة تكتيكية على خلفية الخلاف التجاري بين القاهرة وتل أبيب لكي تمر تلك العلاقات بمرحلة أوسع وأشمل مما كانت عليه سابقاً.

aaskander@yahoo.com

الولايات المتحدة تتعهد بحماية أفغانستان طوال ١٠ سنوات

■،، كابول/وكالات

تعهدت الولايات المتحدة بحماية افغانستان طوال عشر سنوات على الاقل بعد انسحاب القسم الاكبر من قواتها اواخر ٢٠١٤ في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي اعده البلدان. وهذا التعهد العسكري الامريكي المدرج في مشروع اتفاق ثنائي ابرم الاحد، اكده أمس في كابول نائب وزير الخارجية الافغاني جواد لودين الذي وصفه بأنه "بالغ الاهمية".

واضاف لودين الذي كان يتحدث امام مجموعة من الصحافيين الاجانب: ان من الضروري ان لا ينظر الى مشروع الاتفاق على انه تهديد لأمن البلدان المجاورة لأفغانستان. وقال "شددنا في هذه الوثيقة على انه يجب الا يستخدم ضد بلد ثالث". ومشروع الاتفاق الذي ما زال يتعين على الرئيسين الامريكي باراك اوباما والافغاني حميد قرضاي توقيعه، لم ينشر بعد بكامله.

وتحد افغانستان، البلد الاستراتيجي، كل من باكستان والصين من الشرق وايران من الغرب. وقال لودين "نريد أن نثبت لجيراننا ان افغانستان قوة ايجابية، ويمكن ان تكون اكثر ايجابية، من اجل السلام والاستقرار في المنطقة، ويتعين عليهم التعاطي مع هذا الاتفاق من وجهة النظر هذه".

وخلص لودين الى القول ان "بلدنا واجه تجارب مريرة، ونحتاج الى ضمانات، وفي الوقت نفسه نريد ان نكون اقوياء"، لمواجهة تهديدات مثل "الارهاب"، وهذا الاتفاق مع الولايات المتحدة هو الوسيلة الفضلى لتوفير امنه.

وتقود الولايات المتحدة القوة الدولية للحلف الاطلسي (ايساف) التي تدعم كابول منذ عشر سنوات لمواجهة حركة التمرد الشرسة لطالبان. وقررت قوة ايساف سحب كل قواتها القتالية من افغانستان بحلول نهاية ٢٠١٤ وتسليم القوات الافغانية المهمات الامنية في هذا الموعد.

ولا يشمل مشروع الاتفاق المسألة الاساسية لوسائل الوجود الاميركي على الاراضي الافغانية بعد ٢٠١٤، ومنها احتمال اقامة قواعد دائمة. ويعتبر هذا الموضوع حساسا في بلد لا يتقبل تاريخيا اي وجود عسكري اجنبي. وستناقش هذه المسألة لدى توقيع الاتفاق، كما تقول سفارة الولايات المتحدة.

ولم تتوصل واشنطن الى عقد اتفاق مماثل مع العراق، لأنها لم تحصل من الحكومة على ضمانة حول الحصانة القضائية لجنودها فاضطرت الى اتخاذ قرار بسحب كامل قواتها.

البنتاجون ينشىء «سي آي إيه» موازيا للتجسس العسكري على ايران

■،، واشنطن/ وكالات

تخطط وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" لتعزيز عمليات التجسس التي تقوم بها ضد أهداف مهمة جداً مثل إيران، ما دفعها إلى القيام بعملية إعادة تنظيم وتاسيس جهاز دفاعي سري بغية تعزيز جهود التجسس العسكري في ما يتعدى مناطق الحروب.

ونقلت وسائل إعلام أمريكية عن مسؤول دفاعي أمريكي رفيع المستوى قوله ان الجهاز الدفاعي السري الجديد سيعمل عن كثب مع وكالة الاستخبارات المركزية "سي آي إيه" في مسعى لتعزيز عمليات التجسس في الخارج في وقت تتلاقى فيه مهام الوكالة والجيش بشكل متزايد.

وقال المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، ان الخطة طورت ردا على دراسة سرية أجراها العام الماضي مدير الاستخبارات الوطنية الذي خلص إلى ان جهود التجسس العسكري يجب أن تكون مركزة على أهداف مهمة تتخطى الاعتبارات التكتيكية في العراق وافغانستان.

واضاف ان الجهاز الجديد سيحرص على وجود الشخص المناسب في المكان المناسب لتنفيذ هذه المهام.

ورفض إعطاء مزيد من التفاصيل عن اين ستحصل هذه التغييرات، لكنه قال ان الأولويات الاستخباراتية الأمريكية الملحة في السنوات الأخيرة شملت محاربة "الإرهاب" ومنع الانتشار النووي والقوى الصاعدة مثل الصين.

وذكر المسؤول انه من المتوقع توسيع الجهاز "من عدة مئات إلى عدة مئات أخرى" من الأشخاص خلال السنوات المقبلة.

ورأى انه بالرغم من الطبيعة الاستفزازية للجهاز إلا ان لا داعي للخوف من أن تكون البنتاغون تسعى لامتصاص دور الـ"سي آي إيه" أو جهازها السري الوطني.

العفو الدولية تحذر تونس من تصاعد الاعتداءات على الحريات

■،، تونس/وكالات

حذرت منظمة العفو الدولية السلطات التونسية من تصاعد الاعتداءات على حرية التعبير باسم الدفاع عن الأخلاق الحميدة والدين.

ودعت المنظمة في بيان إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن سجناء الرأي عقب الحكم بالسجن لمدد مختلفة على ٣ شبان بتهمة الإساءة للإسلام والمسلمين.

وقالت في بيانها إنها "تعتبر جميع الأشخاص المدانين بسبب آرائهم السلمية سجناء الرأي، وتحث السلطات التونسية على إطلاق سراحهم فوراً وبلا قيد أو شرط، وإسقاط التهم الموجهة إلى الأشخاص الذين يمثلون أمام المحاكم".

واعتبرت أن "الأحكام التي صدرت مؤخرا بسبب الإخلال بالنظام العام والأخلاق الحميدة تشير إلى اتجاه مقلق لمحاكمة أشخاص بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير ليس إلا".

وبحسب منظمة العفو الدولية، فإن حماية الآداب العامة أو النظام العام قد يكون سبباً مشروعاً لفرض قيود على حرية التعبير، و لا يجوز فرض مثل هذه القيود إلا في حالة الضرورة القصوى.

وأشارت في بيانها إلى أن المحاكمات المذكورة والأحكام التي صدرت "تثير القلق في وقت يتطلع العديد من الناس إلى السلطات التونسية كي تضرب مثلا يُحتذى به من خلال تكريس الحقوق الأساسية في الدستور الجديد للبلاد".

وشددت المنظمة على أن "استمرار تآكل الحق في حرية التعبير أمر غير مقبول على الإطلاق في تونس الجديدة، ويتعين على السلطات التونسية وضع حد لهذا الأمر".